29 نائباً حضروا والنصاب لم يكتمل

جلسة «العفو الشامل» طارت بعد غياب الحكومة

عيسى الكندري يرفع الجلسة

رياض عواد

أعلن نائب رئيس مجلس الأمة عيسى الكندري رفع جلسة المجلس «الخاصة» التي كانت مقررة امس نظرا لعدم اكتمال النصاب وعدم حضور الحكومة، واوضح رئيس مجلس الامة بالانابة عيسى الكندري نظرا لتواجد الاخ رئيس المجلس خارج البلاد تراست الجلسة المخصصة بالعفو الشامل وقمت برفعها نهائيا

وقال الكندري في تصريح صحفي عقب رفعه الجلسة التي كانت مخصصة لمناقشة العفو الشامل نظرا لعدم اكتمال النصاب وإبلاغ الحكومة رئيس المجلس عدم حضور ها الجلسة

وحول امكانية انعقاد الجلسة دون حضور الحكومة : قال الكندري نص المادة 116 من اللائحة الداخلية واضح وخاصة الفقرة الاخيرة التي تنص ان تكون الوزارة ممثلة في جلسات مجلس الامة وهذا نص واضح وصريح وجرت كل الشواهد والسوابق البرلمانية السابقة على ذلك بل وذهب احمد السعدون الرئيس الأسبق للمجلس المشهود له والمعروف بإلمامه بالدستور واللائحة ذهب الى ابعد من ذلك حيث قام عام 81 برفع الجلسة اثناء انعقادها لخروج الوزير الوحيد من القاعة وبعدها رفع الجلسة لعدم تواجد اي ممثل للحكومة في الجلسة ، وقال الكندري أثناء رفعه الجلسة «نظرا لعدم اكتمال النصاب اللازم لانعقاد الجلسة وإبلاغ الحكومة رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم بأنها لن تحضر جلسة الامس.. لذا ترفع الجلسة ، ووصل عدد النواب الذين حضروا 29 نائبا دون حضور الحكومة

والاعضاء الحضور هم : علي الدقباسي ناصر الدوسري حمود الخضير نايف المرداس خالد المونس بدر الملا عبدالكريم الكندري رياض العدساني مبارك الحجرف عبدالله الرومي عبدالله فهاد سعدون حماد محمد الحويلة صالح عاشور ثامر السويط عيسى الكندري الحميدي السبيعي محمد الهديه ماجد المطيري حمدان العازمي شعيب المويزري مبارك الحريص محمد المطير عبدالله الكندري عمر الطبطبائي اسامه الشاهين طلال الجلال ودخل النائب محمد هايف المطيري بعد رفع الجلسة ثم تلاه النائب عبدالوهاب البابطين

وكان رئيس مجلس الأمة أعلن الخميس الماضي عدم حضور الحكومة الجلسة قائلا «أخبرتني الحكومة بأنه لم يتم التنسيق معها وبالتالي لن تحضر الجلسة.

وقال رئيس مركز التواصل الحكومي بالأمانة العامة لمجلس الوزراء الناطق الرسمي باسم الحكومة طارق المزرم أمس إن الحكومة لن تحضر الجلسة الخاصة وذلك لعدم التنسيق معها مسبقا كما هو معهود عند طلبات الجلسات الخاصة.

الدلال: على الحكومة أن تغير موقفها وعدم حضورها رسالة خطيرة للنواب

محمد الدلال

انتقد النائب محمد الدلال الموقف الحكومي بعدم حضور حلسة العفو الشامل مشيرا الى انه موقفا سلبيا ينذر بعدم التعاون مع المجلس

وقال الدلال في تصريح صحفي ليس مستغربا الموقف الحكومي بعدم حضور جلسة دعا اليه اكثر من 22 نائبا حول العفو واقول لاهل الكويت ان هذه الجلسة خاصة بالنواب الوطنيين مثل مسلم البراك وفيصل المسلم وغيرهم ممكن حصدوا المراكز الاولى في الانتخابات سابقا.

وتابع الدلال بقوله ذهبنا لقاعة عبدالله السالم لنقاش العفو الشامل في ظل عدم حضور الحكومة مما يؤكد حالة عدم التعاون وعدم تطبيق الدستور والقانون رغم تذرعها دائما بالتعاون وهذا عكس ماحصل ويشير الى الحالة السلبية التي تعيشها الحكومة مع المحلس

وقال الدلال ان الايام المقبلة ستكون مزعجة في العلاقة بين السلطتين على مساوى عدد من المواقف المتعلقة وخاصة فيما يتعلق بالعفو العام وجلسة الميزانيات واطالب الحكومة مراجعة موقفها وان تخرج من التنظير الى الممارسة العملية والا ستكون هناك عواقب والحكومة تمارس ازمة داخلية في ظل الازمات الإقليمية التي تحيط بالبلاد

عاشور: دعوة جلسة «العفو الشامل» لم تعرض على النواب الشيعة

صالح عاشور

اكد النائب صالح عاشور على هناك بعض التحفظات على الدعوة وما ورد بها بان هناك اخطارا داخلية، فليس هناك اي خطر داخلي والكل متعاون وخلف القيادة السياسية دعما للوحدة الوطنية وتحقيقا للاستقرار خاصة السياسي، ويفترض ان كان يشارك جميع اطراف المجتمع بهذه الدعوة

وهذه الدعوة لم تعرض على أي نائب شيعي كويتي، ولو كان هناك اهتمام واهمية بالموضوع فكان يفترض مشاركة الجميع وان يكون اولا حوار بين كل النواب ثم ندعو الحكومة للحضور فكان يفترض تنسيق على مستوى عال.

العدساني: على الحكومة تحديد مدة زمنية لقبول المتقدمين للوظائف

رياض العدساني

أكد النائب رياض العدساني أن على الحكومة أن تحدد مدة زمنية لقبول المتقدمين وذلك عند فتح باب التسجيل، فلا يجوز أن يتم التقديم وينتظرون المتقدمين سنة كاملة لإعلان النتائج كما حصل سابقا، وأن فترة الإنتظار أضاعت على المقبولين عدة أمور منها الراتب والتأمينات، وأيضا يحرم كل من لم يحالفه القبول من البحث عن جهة أخرى

كما اوضح العدساني في تصريح صحفي أن من ضمن الجهات التي أعلنت عن فتح باب التسجيل هي إدارة الخبراء والإدارة العامة للتحقيقات وهيئة الإتصالات وهيئة النزاهة، لذلك على الجهات ذات الصلة بأن تحرص على إختيار الكفاءات بعيدا عن الواسطات وكذلك أن تكون المدة الزمنية بسيطة ومعقولة لإعلان النتائج مؤكدا أن المطلوب من كافة الجهات الحكومية التي أعلنت حاليا عن الشواغر الوظيفية أو غيرها مستقلا بأن تحرص كل الحرص العدالة والشفافية وكذلك تحديد الفترة الزمنية لإعلان المقبولين وعدم تعطيل المتقدمين وجعلهم ينتظرون نحو سنة ميلادية كاملة وتعتبر هذه الفترة فوق المعقول وهي غير منطقية اطلاقا وذلك لتحقيق المصلحة العامة بالمعدة الزمنية المحددة والإستعانة بالكفاءات الكويتية في خدمة بلدهم في مختلف المجالات

كما وجه النائب العدساني سؤالاً إلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ ناصر صباح الأحمد عن نتائج لجنة التحقيق بشأن تقرير ديوان المحاسبة عن نتائج فحص الحساب الختامي والتعاقدات الخاصة بميزانية التعزيزات العسكرية لوزارة الدفاع. ونص السؤال على ما يلي:

بناء على القرار الوزاري رقم (1) لسنة 2019 فيما يخص تشكيل لجنة تحقيق بشأن تقرير ديوان المحاسبة عن نتائج فحص الحساب الختامي والتعاقدات الخاصة بميزانية التعزيزات العسكرية لوزارة الدفاع للسنتين الماليتين 2015/2016 و 2016/2017 وكذلك تقرير ديوان المحاسبة عن نتائج الفحص والمراجعة على تنفيذ ميزانية وزارة الدفاع للسنة المالية 2017/2018، بالإضافة إلى إعادة التحقيق بالمخالفة المالية رقم (205–2017/2018) بشأن توقيع مذكرة تفاهم مع الحكومة الإيطالية بشأن برنامج طائرة اليوروفايتر (تايفون) مع المنشآت وقطع الغيار والتدريب والدعم الفني المتعلق بها، ويعهد إلى اللجنة المشكلة في المادة الأولى من هذا القرار النظر في جميع تقارير ديوان المحاسبة للسنوات المالية الثلاث السابقة (2015/2016 – 2016/2017–2017/2018.

يرجى تزويدي وإفادتي بالنتائج التي انتهت إليها لجنة التحقيق المشار إليها أعلاه، والإجراءات المتخذة في هذا الشأن

العازمي: عدم حضور الحكومة مؤشر سلبي وسيتم الرد عليه من خلال لجان المجلس

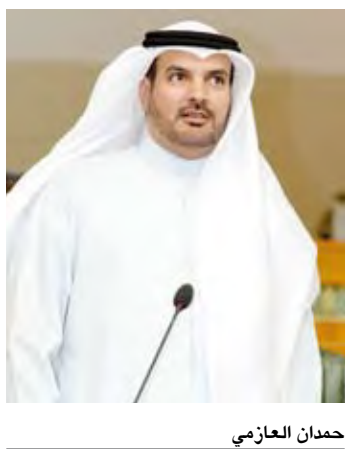

حمدان العازمي

استغرب النائب حمدان العازمي عدم انعقاد الجلسة المخصصة للعفو الشامل بسبب عدم اكتمال النصاب من جانب الحكومة لتعذرها بعدم التنسيق مسبقا مع المجلس في هذا الشان

وقال العازمي في تصريح بالمركز الاعلامي لمجلس الامة ان المهم هو حضور النواب وليس حضور الحكومة

واضاف ان ما حدث من الحكومة هو مؤشر سلبي مطالبا بموقف نيابي واضح حيالهاسواء عن طريق الاستجوابات او تعليق الميزانيات او الانسحاب من الجلسات او عدم حضور اجتماعات اللجان ان تطلب الامر ذلك وطالب النواب بتوجيه رسالة واضحة للحكومة التي دائما ما تتعذر بعدم التنسيق مع المجلس مؤكدا ان طلب عقد الجلسة وقع عليه 22 نائبا وانه ليس حدثا طارئا وان الحكومة لم تحترم ذلك

واكد ان الهدف من عقد الجلسة هو مناقشة قانون العفو الشامل مضيفا ان الحكومة سوف تتجرأ مستقبلا بتعليق المجلس بطريقة غير مباشرة بعدم حضور الجلسات

وشدد على ضرورة تحويل الطلب الى المحكمة الدستورية لكي يتم تفسيره معتبرا ان ما يحدث هو تشوية لسمعة المؤسسة التشريعية وان الحكومة تدفع باتجاه ذلك كي يصبح هناك تذمرا من قبل المواطنين تجاه المجلس واشار الى ان هناك نوابا لم يوقعوا على طلب عقد الجلسة ولكنهم حضروا مطالبا اياهم بان يتخذوا موقفا واضحا تجاه الحكومة ان كانو يريدون اعادة الهيبة للمؤسسة التشريعية

وقال إن من حضر من النواب ممن وقعوا على الطلب ام لم يوقعوا وصل عددهم الى 28 نائبا

وكشف العازمي عن انه طلب من النواب في الاجتماع ويكررها الان بضرورة تقديم بيان بعدم التعاون مع الحكومة وان يكون هناك موقفا تجاه الحكومة

الشركة الصناعية للصخور والإسمنت (ش.م.ك.مقفلة)

IQC
الصناعية للصخور والإسمنت (ش.م.ك.م)
INDUSTRIAL QUARRY & CEMENT (K.S.C.C)
DEPEND ON US اعتمد علينا

إعلان تذكيري
لحضور اجتماع الجمعية العمومية
العادية وغير العادية

يتشرف مجلس إدارة الشركة الصناعية للصخور والإسمنت (ش.م.ك.مقفلة) بدعوة السادة المساهمين الكرام لحضور إجتماع الجمعية العمومية العادية للسنة المالية المنتهية في 2018/12/31 والجمعية العمومية غير العادية والذي سيعقد في تمام الساعة00 :11 من صباح يوم الأثنين الموافق 20 مايو 2019 في منطقة الشرق – شارع الشهداء – برج كيبكو – الدور (48)- غرفة الاجتماعات. وذلك للنظر في جداول الأعمال الآتية :

جدول أعمال الجمعية العمومية العادية للسنة المالية المنتهية في 2018/12/31

1. سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 /2018/12 والمصادقة عليه.
2. سماع تقرير مراقب الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 31 /2018/12 والمصادقة عليه.
3. مناقشة البيانات المالية عن السنة المالية المنتهية في 31 /2018/12 والمصادقة عليها.
4. سماع تقرير المخالفات والجزاءات الصادر عن الجهات الرقابية.
5. سماع تقرير التعاملات التي تمت أو التي ستتم مع الأطراف ذات الصلة والمصادقة عليه.
6. مناقشة توصية مجلس الادارة بعدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31.
7. مناقشة صرف مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31 مبلغ وقدره 18,000دك وإعتماده.
8. مناقشة إطفاء جزء من الخسائر المرحّلة البالغة (470,686 دك) كما في 2018/12/31 عن طريق الآتي:
   أ- كامل مبلغ الاحتياطي الاختياري البالغ 210,207 د.ك.
   ب- كامل مبلغ الاحتياطي القانوني البالغ210,207 د.ك، ليتبقى مبلغ 50,272 د.ك من الخسائر المرحّلة
9. مناقشة إخلاء طرف السادة/ أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية والمالية والإدارية بالشركة عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31.
10. تعيين أو إعادة تعيين مراقب الحسابات للسنة المالية التي ستنتهي في 2019/12/31 ، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.

جدول أعمال الجمعية العمومية غير العادية

1. مناقشة إطفاء جزء من الخسائر المرحّلة بالشركة والبالغة (470,686 دك) (فقط أربعمائة وسبعون ألف وستمائة وستة وثمانون دينار كويتي لا غير) وذلك باستخدام الإحتياطي الإجباري بمبلغ وقدره 210,207 د.ك (فقط مائتان وعشر آلاف ومائتان وسبعة دينار كويتي لاغير) و الإحتياطي الإختياري بمبلغ وقدره 210,207 د.ك (فقط مائتان وعشر آلاف ومائتان وسبعة دينار كويتي لاغير) والموافقة عليها ليتبقى مبلغ وقدره 50,272 د.ك (فقط خمسون الف ومائتان وأثنين وسبعون دينار كويتي لاغير) من الخسائر المرحّلة.
2. مناقشة تخفيض رأس المال المصرح والمدفوع بالكامل من مبلغ 3,340,000 دك (فقط ثلاثة مليون وثلاثمائة وأربعون ألف دينار كويتي لا غير) الى مبلغ 3,289,728 دك (فقط ثلاثة مليون ومائتان و تسعة وثمانون ألف وسبعمائة وعشرون دينار كويتي لا غير) أي بمبلغ 50,272 د.ك (فقط خمسون الف ومائتان وأثنين وسبعون دينار كويتي لاغير) لإطفاء المبلغ المتبقي من الخسائر المرحّلة على البيانات المالية 2018/12/31.
3. مناقشة تعديل المادة رقم (6) من عقد التأسيس والمادة رقم (5) من النظام الأساسي لتكون كالتالي :

النص الحالي (قبل التعديل) :
" حُدد رأس مال الشركة بمبلغ إجمالي وقدره 3,340,000 دك (فقط ثلاثة ملايين وثلاثمائة وأربعون الف دينار كويتي لا غير) موزعة على 33,400,000 سهم قيمة كل سهم(100) فلس وجميع الأسهم نقدية "

النص المقترح (بعد التعديل):
" حُدد رأس مال الشركة بمبلغ إجمالي وقدره 3,289,728 دك (فقط ثلاثة مليون ومائتان و تسعة وثمانون ألف وسبعمائة وثمانية وعشرون دينار كويتي لا غير) موزعة على 32,897,280 سهم قيمة كل سهم 100 فلس وجميع الأسهم نقدية ".

وذلك بعد موافقة الجهات المختصة،،،

يرجى من السادة المساهمين مراجعة العنوان التالي لإستلام بطاقة دعوة حضور الإجتماع وجداول الأعمال والبيانات المالية:
الشرق – شارع الشهداء – برج كيبكو – دور 48 – مكتب رقم 9 .هاتف : 6 /22943245 داخلي 113/114
ساعات العمل الرسمي للشركة من الأحد الى الخميس من الساعة 9:30 صباحاً الى الساعة 2:30 ظهراً .

والله ولي التوفيق ،،،

مجلس الإدارة